مجلة جامعة الأقصى– سلسة العلوم الإنسانية، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، أغسطس 2023، ص:250–273
ISSN 2518-5810

الصعود الصيني في أمريكيا اللاتينية الكاريبي وأثره على مستقبل النسق الدولي

د. نعمة سعيد سرور

أستاذ العلاقات الدولية المساعد جامعة الأقصى–غزة

(تاريخ الاستلام 2023/02/03، تاريخ القبول 2023/02/27)

The Chinese Rise in Latin America and the Caribbean And its impact on the future of the international system

Dr. Ne'ma Saeed Sorour

Assistant Professor of International Relations, Assistant at Al–Aqsa University – Gaza

(Received 03/02/2023, Accepted 27/02/2023)

د. نعمة سرور – جامعة الاقصى - E-mail address: - nima-1971@hotmail.com

الملخص:

تمحورت الدراسة حول الصعود الصيني في منطقة أمريكا اللآتينية والكاريبي، على اعتبارها في غاية الأهمية الحيوية، ولقد استندت الصين في تحقيق أهدافها القومية العليا على أدواتها الناعمة (سلمياً)، ووظّفت قدراتها واستثماراتها الاقتصادية، وإمكاناتها التكنولوجية، وإرثها الثقافي، فضلاً عن رغبة وحاجة دول أمريكا اللآتينية للخبرة الصينية المميزة في مجالات التنمية والاستثمار وتصدير التقانة. كما تطرقت الدراسة إلى الدور الأمريكي في مواجهة تعاظم النفوذ الصيني وأثره في تهديد المصالح القومية للولايات المتحدة، كما استعرضت مدى انعكاس الصعود الصيني على حجم ونمط التفاعلات في النسق الدولي، وانتهت الدراسة برؤية استشرافية حول، مدى قدرة الصين في إحداث تغيير في النسق الدولي.

واستندت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: كلما تمكنت الصين من تحقيق أهدافها القومية في منطقة أمريكا اللآتينية والكاريبي، من خلال توظيف قوتها الناعمة (سلمياً)، والاعتماد على العقلانية والرشادة، فإن ذلك سوف يُعظّم فرصتها في التأثير على بُنية النسق الدولي.

واعتمدت الدراسة على عدة مناهج هي: نظرية الأنساق الدولية، منهج المصلحة القومية، المنهج التحليلي الاستقرائي، وأخيراً مقترب النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الصين، أمريكا اللآتينية، البحر الكاريبي، النسق الدولي.

Abstract:

The study centered on the rise of China in the Latin America and the Caribbean region, as it is of the utmost vital importance, and China relied in achieving its supreme national goals on its soft tools (peacefully), and employed its economic capabilities and investments, its technological capabilities, and its cultural heritage, as well as the desire and need of American countries Latin for the distinguished Chinese experience in the fields of development, investment and technology export. The study also touched on the American role in confronting the growing Chinese influence and its impact on the threat to the national interests of the United States. It also reviewed the extent of the reflection of the Chinese rise on the volume and pattern of interactions in the international system. The study ended with a forward-looking vision about the extent of China's ability to bring about change in the international system.

The study was based on a main hypothesis: The more China is able to achieve its national goals in the Latin America and the Caribbean region, by employing its soft power (peacefully), and relying on rationality and prudence, this will maximize its opportunity to influence the structure of the international system.

The study relied on several approaches: the international systems theory, the national interest approach, the inductive analytical approach, and finally the international system approach.

Keywords: China, Latin America, the Caribbean Sea, the international system.

المقدمة:

منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين، الرأسمالية والاشتراكية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، دعت الصين إلى مبدأ، "عالم متعدد الأقطاب" تكون ركيزته عدد من القوى الدولية الفاعلة التي من المُمكن تحقيق التوازن والحد من حالة التفرد والهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم. لذلك دعت القيادة الصينية إلى إعادة صياغة النسق الدولي بما يحقق مصالح الأطراف الدولية كافة، وتمحور جوهر التفكير الصيني حول ضرورة تعزيز القدرات وتعظيم الإمكانات، لأن قضية وجود تعددية قطبية، تُعد ركيزة أساسية لتحقيق حالة من الاستقرار العالمي، يساهم في وجود نظام سياسي واقتصادي عادل ومتوازن. فالرؤية الصينية تؤكد على أن الدول جميعاً، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، وبالتالي رفضت مبدأ تفرد دولة تقود العالم لوحدها.

وتركز الصين في خطابها السياسي (دوماً) على أن صعودها ذات طابع تعاوني وسلمي، مع التأكيد على ضرورية استمرارية علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في جميع المجالات، مؤكدة أيضاً على عدم رغبتها في تشكيل جبهات أو تحالفات من شأنها أن تضر بالعلاقات الدولية وخاصة مع الغرب.

بيد أن، المساعي الصينية الطموحة في تنمية وتطوير قدراتها في كافة المجالات خاصة الاقتصادية والتكنولوجية " بالاعتماد على قوة ناعمة جديدة"، وطرحها لمشروع طريق واحد وحزام واحد، أو ما يُسمى في أدبيات العلاقات الدولية " الحزام والطريق"، ما هي إلا لتحقيق هدف رئيسي واحد هو، إعادة صياغة النسق الدولي. ولقد جاءت دعوة بكين في آب/أغسطس من العام 2013، على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض مبدأ استخدام القوة في حل المعضلات بين الدول، فضلاً عن إرساء قواعد وأسس المساواة بين الدول، وتحقيق التعاون المصلحي المتبادل، والتأكيد على الثقة والتفاهمات المتبادلة المشتركة بين الدول.

استناداً على ما تقدم، فإن الدراسة سوف تسلط الضوء على الرؤية الصينية لطبيعة النسق الدولي الجديد، ومساعي بكين المتمثلة في " مشروع الحزام والطريق" وأهدافها ومراميها، وتحليل طبيعة ونمط التفاعلات الصينية تجاه أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واستعراض الموقف وردة الفعل للولايات المتحدة الأمريكية من جانبٍ آخر، وأخيراً تحليل مدى قدرة الصين في إعادة صياغة بُنية النسق الدولي من جانبٍ آخر.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الرؤية الصينية لإعادة صياغة النسق الدولي القائم بنسق دولي جديد يستند على إنهاء حالة الهيمنة الأمريكية على مكوناته ومؤسساته وتفاعلاته. وجاءت هذه الرؤية لتعكس مدى عمق إدراك القيادة الصينية بضرورة تعزيز التعددية والشراكة والتعاون والمساواة في السيادة بين الدول والمنفعة المتبادلة، فضلاً عن إيمانها بأن هذه الرؤية – لكي تنجح– لا بد أن تتمكن الصين من تدشين مشروعها الاقتصادي الضخم " مشروع الحزام والطريق"، الذي سوف يساهم في تحقيق أهدافها ومراميها، لذلك كثّفت توجهاتها وسلوكياتها الخارجية في سياق هذه الرؤية، وخصوصاً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. استناداً على هذه الإشكالية، تطرح الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: **ما تأثير الصعود الصيني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على مستقبل بنية النسق الدولي؟**

التساؤلات الفرعية:

انطلاقاً من السؤال الرئيس للدراسة، تُطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما مفهوم النسق الدولي وما هي وركائزه الرئيسية؟

-كيف نفذت الصين سياستها في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؟

-ما ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية؟

-ما تداعيات الصعود الصيني في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على مستقبل النسق الدولي؟

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: كلما تمكنت الصين من تحقيق أهدافها القومية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، من خلال توظيف قوتها الناعمة، والاعتماد على العقلانية في سلوكها الخارجي، فإن ذلك سوف يُعظم فرصتها في التأثير على بنية النسق الدولي مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

-التعرف " نظرياً" على مفهوم النسق الدولي وركائزه الرئيسية.

-توضيح آليات تنفيذ السياسة الصينية تجاه أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والموقف الأمريكي تجاهها.

-تحليل وتقييم الصعود الصيني في أمريكا اللاتينية وآفاته المستقبلية على بُنية النسق الدولي.

أهمية الدارسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على واقع النسق الدولي الراهن، مع تسليط الضوء على مضامين وأهداف الرؤية الصينية لهذا النسق وآليات تغييره، بما يحقق قدراً من التوازن، ويُقلص من حالة التفرد والهيمنة الأمريكية في النظام الدولي ومؤسساته وتفاعلاته.

منهجية الدراسة:

نظراً لحالة التشابك والتداخل في دراسة قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فضلاً عن تعدد متغيرات الدراسة، فإن ذلك تطلب توظيف عدة مناهج ونظريات هي:

1. نظرية الأنساق الدولية، هي إحدى النظريات الهامة في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة.
2. المنهج التحليلي الاستقرائي، يساهم هذا المنهج في تتبع الواقع وتحليله وبالتالي استقراء المستقبل، وذلك من خلال استعراض الدور الصيني في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وقدرته في ترجمة مبادرة " الحزام والطريق"، وتداعيات ذلك على تفاعلات النسق الدولي وبنيته المستقبلية.
3. اقتراب النظام الدولي، يساعد الدراسة في تحليل أثر التفاعلات الإقليمية والدولية وتفسيرها تجاه تفاعلات النسق.
4. منهج المصلحة القومية: استناداً على هذا المنهج، يتم التعرف على مضمون المصلحة القومية للصين وأبرز أهدافها ومراميها (إقليمياً ودولياً).

أدبيات الدراسة:

تم رصد العديد من الأدبيات التي تطرقت إلى النسق الدولي – كتأصيل نظري– من حيث المفهوم وتطوره وأركانه وأبعاده، وعلاقته بتفاعلات السياسة الدولية والسلوك الخارجي، كما استفادت الدراسة من بعض ما نُشر من مقالات وأبحاث، تناولت السلوك الصيني الخارجي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وسيتم عرض بعض منها على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالتأصيل النظري (النسق الدولي):

1. دراسة أحمد (2019)، بعنوان: تأثير النسق العالمي على الأنساق الإقليمية "دراسة حالة النسق الإقليمي العربي".

استهدفت الدراسة التعريف بتأثير النسق العالمي على الأنساق الإقليمية، مع دراسة حالة للنسق الإقليمي العربي خلال الفترة 1955– 1967، وتأثيره بواقع النسق الدولي ثنائي القطبية، كما تناولت الدراسة أهم المتغيرات الإقليمية والتفاعلات العربية– العربية والعربية– الدولية، وكيفية تأثير كافة المتغيرات السياسية المتعلقة بتلك الفترة على توازن النسق الإقليمي العربي. ووظفت الدراسة ما يُعرف بنظرية الأنساق الدولية كإحدى النظريات الهامة في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة.

2. دراسة خليل (2022)، بعنوان: الإطار النظري لتعريف النظام الدولي.

استعرضت الدراسة المساهمات التي قدمها عدد من علماء السياسة الدولية أمثال (كارل دويتش، ديفيد إيستون، جبرائيل ألموند، مايكل بريتشر)، في تنويع التحليل النسقي، وتحليل العلاقات السياسية الدولية بهدف تفسيرها وتوقع مستقبلها، وأبرز من كتب في هذه المجالات أمثال (كابلن، سينجر، مودلسكي، ليسكا، سكوت، باولدينغ وغيرهم)، هذا ولقد تطرقت الدراسة إلى العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم ومكونات النسق الدولي، وماهية النظام الدولي وعناصر النسق الدولي.

3. دراسة حوسين (2017)، بعنوان: مستقبل النظام الدولي... رؤية استشرافية بنائية.

تطرقت الدراسة لعدد من علماء العلاقات الدولية الذين نظّروا لواقع ومستقبل العلاقات الدولية، والتركيز على التطور الذي طرأ على نظريات العلاقات الدولية والتنبؤ كمستوى منهجي نظري، ومن أبرزهم (والتز، هاوكينغ، تشارلز، سنجر، ميرشماير).

4. دراسة الهرمزي (2017)، بعنوان: فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين.

سلطت الدراسة الضوء على تعريف النسق الدولي والمفاهيم المقاربة له. كما بيّنت أشكال النسق الدولي (أحادي، ثنائي، متعدد)، وأشارت الدراسة إلى أن مفهوم النسق الدولي أكثر

التصاقاً بالتفاعلات الدولية، وأن النسق يُستخدم كتعريف فإنه الأقرب في حقل العلاقات الدولية.

5. دراسة عبد الشافي (2020)، بعنوان: وباء كورونا وبنية النسق الدولي (الأبعاد والتداعيات).

تناولت هذه الدراسة "التأصيل النظري" لمفهوم النسق الدولي وركائزه الأربعة وهي: الوحدات الدولية، مع عرض رؤية (كينيث والتز وكارل دويتش، ديفيد سينجر)، والبنيان الدولي الذي يتعلق بكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية وعلاقاتها مع بعضها البعض، ثم المؤسسة الدولية التي تُعبر عن مجموعة القواعد والأعراف التي يقبلها الفاعلون الدوليون، وأخيراً العمليات الدولية، وهي الحركة التي في سياقها تسعى الوحدات الدولية لتحقيق أجنداتها الخارجية (أي الجانب التطبيقي في النسق الدولي).

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية تجاه أمريكا اللآتينية:

1. دراسة بروفيلر (2022) بعنوان: الصين وأمريكا اللاتينية ودبلوماسية بكين المتدفقة

تناولت الدراسة– وهي دراسة ألمانية قامت بترجمتها عبير محمد– الدبلوماسية الصينية تجاه دول أمريكا اللآتينية، خلال فترة تفشي وباء كورونا، أو ما عُرف بدبلوماسية اللقاح، حيث نجحت الصين في تقديم لقاح وفرته شركة (سينوفاك) الصينية العملاقة، بحيث أصبحت الصين الخيار الوحيد، وبالتالي الأفضل في مواجهة هذا الوباء. وبيّنت الدراسة طبيعة الاستراتيجية الصينية التي تهدف إلى توسيع نفوذ بكين الدبلوماسي والاقتصادي في المنطقة التي كانت لفترات طويلة تعتبر الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي حققت نجاحاً على صعيد المنظمات الدولية والتفاعل الشائك والعميق مع الوحدات الدولية التي تُمثلها العديد من دول المنطقة اللاتينية.

2. دراسة أحمد (2020) بعنوان: مبادرة الحزام والطريق الصينية "قراءة استراتيجية".

سلّطت الدراسة الضوء على مشروع الحزام والطريق من حيث الأهداف والتطبيق، وكيفية سعي الصين لتكون إحدى أعمدة النظام الدولي الحالي، والتي تعارض سياسة الأمر الواقع التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على النسق الدولي. واستعرضت الدراسة أيضاً الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية لهذا المشروع، والموقف الأمريكي تجاهه.

3. دراسة بيارنيس (2003) بعنوان: القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً.

تناولت الدراسة قضية الهيمنة المعنوية التجارية للولايات المتحدة، والقائمة على القوة العسكرية، كما تطرقت الدراسة إلى المحاولات الأمريكية لاحتواء الخطر الصيني، لذلك ركّزت على تدعيم وتعظيم قوتها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة. وتوقعت الدراسة بأن تصبح الصين في القرن الحادي والعشرين في قلب شؤون العالم، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية.

4. دراسة نوجنت، كامبل (2021) بعنوان: "الولايات المتحدة والصين تكافحان من أجل النفوذ في أمريكا اللآتينية".

عرضت الدراسة التنافس الشديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ساحة أمريكا اللآتينية والبحر الكاريبي، وكيفية مواجهة حالة النجاح التي حققتها بكين من خلال ضم عدد من جمهوريات أمريكا اللآتينية إلى مبادرة الحزام والطريق وسحب اعترافها بتايوان. كما بيّنت الدراسة حجم المشاريع الصينية الضخمة، والعقود التي وقعتها الشركات الصينية مع العديد من بلدان المنطقة، للحد الذي أصبحت فيه الصين الشريك التجاري الأول لدول أمريكا اللآتينية.

بناءً على الدراسات السابقة سواء المتعلقة بالتأصيل النظري، أو التي تناولت الجانب الحركي/ التطبيقي للسياسة الصينية تجاه أمريكا اللآتينية، فإن "الدراسة الحالية" اعتمدت بشكل كبير على الجانب النظري التي طرحته الدراسات السابقة، كما وظفت كماً معلوماتياً مما ورد في الدراسات المتعلقة بالجانب الحركي.

ولكن الدراسة الحالية سعت إلى استخدام ما يُسمى بالمنهج التكاملي، أي الاعتماد على أربع نظريات ومناهج لتحليل الظاهرة محل الدراسة بشكل شمولي ومتكامل. كما حاولت الدراسة تبني رؤية مستقبلية/ استشرافية للنسق الدولي.

تقسيم الدراسة:

بناءً على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضيتها، تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية هي:

-المحور الأول: مفهوم النسق الدولي وركائزه الرئيسية وعلاقته بالنسق الإقليمي (إطار نظري).

-المحور الثاني: الصعود الصيني في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الآليات والمكاسب).

-المحور الثالث: ردة الفعل الأمريكية تجاه الصعود الصيني.

-المحور الرابع: تقييم الدور الصيني وتداعياته على مستقبل النسق الدولي.

المحور الأول: مفهوم النسق الدولي وأركانه الرئيسية وعلاقته بالنسق الإقليمي (إطار نظري)

يشتمل هذا المحور على عدد من المفاصل المحورية التي تتناول التأصيل النظري للدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم النسق الدولي.

إن مصطلح النسق من أكثر المصطلحات استخداماً في أدبيات العلاقات الدولية، وهو إطار نظري يستخدم لوصف الظاهرة السياسية، وما يتخللها من علاقات مستندة على المتغيرات السياسية، والمتفاعلة فيما بينها. ولقد تم تناول مفهوم النسق الدولي من قِبل العديد من علماء العلاقات الدولية، وهنا سيتم عرض عدداً منها:

-يرتكز مفهوم النسق الدولي على: " أن السياسة الدولية تنشأ وتتطور في إطار نسق دولي معين، وبالتالي فإن تحليل السياسة الدولية في مرحلة تاريخية معينة يحتاج إلى التعرف على ماهية تلك العناصر وكيفية تفاعلها، والتي تقوم على أربعة ركائز رئيسية هي، الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسة الدولية، والعمليات الدولية" (عبد الشافي، 2020).

- يُعبر النسق الدولي عن: "حالة الانتظام الآلي الواقعي لمجموعة معينة من قوى دولية في فترة زمنية معينة، ولقد اتخذ علماء السياسة "التجريبيين" من مفهوم النسق الدولي أداة ذهنية لفهم الواقع الدولي وتحليله، بوصفه مجموعة من القوى المتفاعلة فيما بينها" (بدوي، موسى، 1992: 231).

-النسق الدولي، "هو شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة، تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات / الأطراف أو بعضها أو كلها مع وحدات/ أطراف أخرى في محيط النظام" (حتي، 1985: 47).

-عرّف كل من " تشارلز ماكليلانر" و" جون بورتون" النسق الدولي، "بأنه يتكون من مجموعة من الروابط والعلاقات بصفتها شكلاً موسعاً لإثنين من الأطراف الفاعلة المتفاعلة فيما بينهما، ولذلك عند تعريف الأنساق والأنساق الفرعية يجب أن ينظر إليها كأنماط افتراضية للتفاعل، وإن التعقيد في النسق الفرعي يتزايد تبعاً لمستوى التفاعل ودرجاته" (جرجس، 1997: 22، نقلاً عن أحمد، 2019: 114).

-أما تعريق النسق الدولي عند موريست إيست: "إنه نمط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد عبر وقت مُعين" (الهرمزي، 2017: 133). وهناك من يعرفه بأنه: "مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة في وقت معين قائم على التفاعل الثلاثي (التعاون_ الصراع _ التنافس)" (الهرمزي، 2017: 134).

-إن مفهوم النسق الدولي كأداة ذهنية للتحليل إنما يعني " تصورنا لواقع معين على أنه كل بأجزاء متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به انتظام ذلك الكل" (أحمد، 2019: 114).

-النسق هو، جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أي التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة بحيث إذا حدث تغير ما في أي من هذه العلاقات، فإن بقية العلاقات تتغير وفقاً لذلك، ومن ثم يتخذ الكل شكلاً جديداً (خليل، 2022).

-النسق الدولي "هو مجموعة من المتغيرات المتفاعلة مع بعضها البعض، والمتبادلة التأثير والتأثر، فالتغير في جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى حدوث تغير في باقي الأجزاء، ويتخذ هذا التفاعل شكلاً ديناميكياً، فيعاود الحدوث بعد أن يتأثر ويؤدي فيما يجرى من تفاعلات أخرى، وجميع الأنساق لديها قواعد وقيم وحدود محددة" (أحمد، 2019: 114).

- ويشير "مورتن كابلن" أن طبيعة النسق الدولي القائم وسماته الأساسية تحدد سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها. فبنية النسق، تحدد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه (حتي، 1985: 48).

-النسق الدولي، هو مجموعة من وحدات سياسية (دول) متدرجة القوة (قوى عظمى، قوى كبرى، قوى إقليمية، قوى صغرى) خلال حقبة زمنية معينة تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلى حالة من الاتزان الدولي (السبيعي، 2013).

-النسق أو النظام: " هو مجموعة من القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية، والنظام هو نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، يتضمن مزيجاً ما من الأمور وتشمل من بين مجلة أمور أخرى المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات أو الأنظمة السياسية الدولية" (مازار، وآخرون، 2016: 7).

في ضوء ما تم عرضه لعدد من التعريفات لمفهوم النسق الدولي، ثمة إشارة على أن النسق أكثر التصاقاً بالتفاعلات الدولية التي تعمل غلى تناسق علاقاتها وفق مصالحها ووفق مكانتها الدولية، وبالتالي تأثيرها، فهي الحاكم لحركة الوحدات الدولية.

بمعنى أدق، إن النسق يستخدم كتعريف كونه الأقرب في حقل العلاقات الدولية من استخدام النظام، لأن النظام يُطلق عادة على مجموعة من القواعد التي تسري على الجميع في الإطار الذي تتفاعل فيه، وهذا غير موجود لا في العلاقات بين الدول ولا في المنظمات المُحددة لشكل النظام السياسي أو الاقتصادي. فالدول المتقدمة لها صوت مؤثر في المنظمات الدولية والاقتصادية بحجم إسهامها في ميزانية صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وبالتالي لا وجود لقاعدة تسري على جميع الدول، وكذلك الأمر في مجلس الأمن، فإن هناك خمس دول يحق لها النقض في القرارات الدولية. وبناءً على ذلك فإن مقترب النظام يكون أقرب إلى " النظام في إطار الدولة الواحدة والحالة المجتمعية فيه" (الهرمزي، 2017: 134-135).

ومثال على ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، تؤثر بشكل رئيسي في النسق الدولي وتفاعلاته، بيد أنه يوجد دول قوية كبرى غير قادرة على ممارسة أشكال تأثيرية في نفس الحقبة (فرنسا، اليابان على سبيل المثال)، وهناك دول ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق الدولي وفقاً لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي، وهذا التدرج في القوى يُسمى "هيراركية النسق الدولي" (خليل، 2022).

ثانياً: ركائز النسق الدولي:

يستند النسق الدولي على أربعة ركائز رئيسية، يتم من خلالها فهم طبيعة وآليات التحكم في هذا النسق، ومسيرته ومخرجاته، وموقع القوى الفاعلة والمؤثرة فيه، وهي:

1. **الوحدات الدولية:** تشمل الفاعلين الذين ينفذون أدوار معينة داخل النسق الدولي، لأن كل نسق يتضمن فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما يشتمل على أنساق فرعية/ إقليمية متفاعلة مع بعضها البعض، أو متفاعلة مع النسق الكلي.

ومن أجل فهم السياسة الدولية لا بد من معرفة الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة في النسق الدولي، وتحديد القوى الجديدة التي برزت على المسرح الدولي، والقوى التي انهارت واختفت، ويؤثر عدد الفاعلين الدوليين من خلال تنفيذ سياساتهم الخارجية وانعكاس ذلك على حالة الاستقرار في النسق الدولي. وفي هذا الصدد يقول كينيث والتز بأن: " العلاقة طردية بين عدد الفاعلين في النسق الدولي ودرجة التأثير والاستقرار". أما كارل دويتش، وديفيد سينجر، فقد أكدا على أن "زيادة عدد الفاعلين يساهم ذلك في زيادة استقرار النسق". بمعنى، كلما زاد عدد الفاعلين تقل نسبة التركيز الموجهة إلى تفاعل دولي واحد، أما إذا ازداد عدد الفاعلين الدوليين وتعددت الكتل الدولية، فإن احتمالات الصراعات الدولية تتجه نحو وتيرة تصاعدية (النجاح، 2022).

2. **البنيان الدولي،** هو مفهوم تنظيمي يهدف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها مع بعضها البعض، ويتحدد هذا البينان على كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وكذلك على درجة الترابط بينهما. ويُقصد بتوزيع المقدرات هو، نمط توزيع الموارد الاقتصادية والقيم السياسية، وبناءً على ذلك يتحدد شكل النظام الدولي سواء كان أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية، أو متعدد الأقطاب (عبد الشافي، 2020).

وفيما يتعلق بالنظام الدولي الراهن، وطبيعة البنيان الدولي فيه، فالولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة عليه من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث واجهت خلال هذه

المرحلة نوع جديد من الاستقطاب، والإرهاب وما أسمته بالقوى المارقة، وخلاله لم تلتزم الولايات المتحدة بالشرعية الدولية، فضلاً عن محاولة بسط هيمنة العولمة الثقافية الأمريكية (موسى، 2015).

ويتفق دارسو العلاقات الدولية والسياسية الخارجية على أن قدرة الدول الفقيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد، كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى في هذا البنيان (العقابي، 2010: 172).

3. **المؤسسة الدولية:** يُقصد بالمؤسسة، بناء أنماط مستقرة يُمكن الاعتماد عليها لممارسة الأنشطة السياسية المختلفة، بمعنى أدق، إقرار مجموعة من القواعد والأعراف التي يقبلها الفاعلون الدوليون كإطار شرعي لممارسة النشاط عبر فترة زمنية، كما تشتمل على التنظيمات الدولية (Alnajah, 2022).
4. **العمليات الدولية:** هي الحركة التي في سياقها تسعى الوحدات الدولية لتحقيق أجنداتها الخارجية، وهي تمثل الجانب التطبيقي من النسق الدولي، من خلال مجموعة من الأنشطة والإجراءات المتتالية التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها في إطار قواعد معينة، وهذه العمليات تختلف في ماهيتها، ومركزيتها، والتي تتراوح بين أقصى أشكال التعاون إلى أقصى أشكال الصراع (عبد الشافي، 2020). ومن الأنشطة السياسية التي تتم في النسق الدولي، عمليات الحرب الباردة والانفراج الدولي وتوازن القوى (النجاح، 2022).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الوحدة الدولية تستند على مدى قوتها التي تمتلكها لتحقيق أهدافها وممارسة الأنشطة الملائمة، بناءً على إمكاناتها. وبمقدار هذا التناسب بين عاملي الأهداف والإمكانات تتحدد قدرة الدولة في تحقيق غاياتها الخارجية (مقلد، 1991: 127).

ثالثاً: العلاقة بين النسق الدولي والأنساق الإقليمية (الفرعية)

كلما زادت المصالح الدولية المرتبطة بالنسق الإقليمي، سعت القوى العظمى إلى إعادة صياغة وتشكيل النسق الإقليمي وفقاً لما يتماشى مع تحقيق مصالحها.

ولقد تناول العديد من علماء العلاقات الدولية، العلاقة المتداخلة بين النسق الدولي والأنساق الفرعية (الإقليمية)، واستعرضوا طبيعة هذه العلاقة والنتائج المترتبة عليها والمحددات التي تربط بينهما، وهي على النحو التالي:

-تناول " تشارلز ماكليلازر" نظرية الأنساق وبيّن بأنها، أداة قياس مدى التفاعل داخل النسق الدولي والأنساق الفرعية، من خلال تتبع السلوك المتكرر الذي ينشأ في نسق معين، بحيث يكون له ردة فعل في نسق آخر، ومن هنا يمكن فهم طبيعة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الأنساق الإقليمية والدولية (دورتي، بالستغراف، 1985: 113–114). ولكن في حال رفض القطب المهيمن في النسق الدولي، فإن حالة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الأنساق الإقليمية والدولية تتراجع، فالهيمنة الامريكية عكست عقلية المنتصر في الحرب الباردة وسعت إلى تطويع النسق الدولي لخدمة الأجندات والتصورات الأمريكية (العقابي، 2010: 130).

-بينما عرّف مورتن كابلن النسق بأنه: " مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في الوقت نفسه مع بيئاتها، كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية، وعلى المستوى الدولي فإن تفاعلات تلك المتغيرات تؤدي إلى أنماط متمايزة من السلوك بما يحقق توازن النسق واستقراره، والذي يعتمد على علاقات تبادل التأثير والتأثر" (دورتي، بالستغراف، 1985: 113). وعندما يكون طرفاً يسعى للهيمنة على النسق الدولي، فإن ذلك يخلق حالة من عدم التوازن، أي تأثير باتجاه واحد وليس متبادل من خلال التأثير والتأثر، ويُمثل النموذج الأمريكي في الهيمنة على النسق الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، حالة التفرد وتهميش الأنساق الإقليمية الأخرى (العقابي، 2010: 131).

-إن درجة تأثير النسق الإقليمي بتفاعلات ومتغيرات النسق الدولي تختلف من نسق إقليمي لآخر، لأن كل نسق له تفاعلاته الخاصة به التي تميزه عن النسق الدولي وعن الأنساق الإقليمية الأخرى (أحمد، 2019: 118).

-لكل نسق دولي بُنية، وهو ما يتعلق بصورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين، أي بمعنى عدد لاعبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم. كما يرى بعض علماء العلاقات الدولية بأن النسق الدولي يمكن أن يضم منظمات إقليمية وشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات ومؤسسات غير حكومية (خليل، 2022).

رابعاً: محددات العلاقة بين النسق الإقليمي والنسق الدولي

من الطبيعي، أن العلاقة القائمة على التأثير والتأثر بين النسق الدولي والأنساق الإقليمية، تتحكم بها مجموعة من المحددات المتعلقة بطبيعة ونمط التفاعلات وأشكالها ومدى تأثرها بهيكل النظام الدولي السائد، وتنقسم المحددات إلى ما يلي:

1. المحددات الداخلية:

تشتمل المحددات الداخلية للعلاقة بين النسق الإقليمي والنسق الدولي على ما يلي (إدريس، 2001: 18-24، نقلاً عن أحمد، 2019: 119).

-كيفية نشأة النسق الإقليمي، ومدى ارتباط تلك النشأة بإرادة أقطاب النسق الدولي.

-خصائص النسق الإقليمي، من حيث مدى التماسك بين وحداته وعلاقات القوى داخل هيكله.

-نمط التفاعلات داخل النسق، بمعنى، هل هي تعاونية أم صراعية، ومدى استقرارها، وهذا مرتبط بمدى تعرضه للاختراق وحدود قدرته على مواجهة ذلك.

2. المحددات الخارجية:

تشتمل على المحددات المتعلقة بهيكل النظام الدولي والنسق الإقليمي على:

أ. المتعلقة بهيكل النظام الدولي: من حيث تعدد القوى فيه، أم هو أحادي القطبية، لأن هيكل توزيع القوى داخل النسق الدولي يُحدد الحركة المتاحة لمكونات النسق، فالعلاقة ما بين عدد القوى القطبية وحرية الحركة المتاحة لقوى النسق الإقليمي هي علاقة طردية. بمعنى، أنه كلما إتجه هيكل النسق الدولي نحو التعددية القطبية، فإن ذلك يسمح بزيادة نطاق الحركة للأنساق الإقليمية (خليل،2022). كما أن النسق الدولي متعدد الأقطاب يؤدي إلى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة، خاصة إذا ارتبط بنيان متعدد الاقطاب بدرجة من الصراع بين الدول التي تحكم هذا البنيان (العقابي، 2010: 172).

بينما النسق الدولي أحادي القطبية، تكون فيه قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة محدودة الحركة والإرادة والتفاعل، وهذا ما يحدث فعلاً، حيث تتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول لأغراض تُسمى إنسانية، والتطرق والقسوة في توظيف العقوبات ضد العديد من الدول، مستغلة هيمنتها في المنطقة الدولية وقرارات مجلس الأمن (كامل، 2019: 193-194).

ب. المتعلقة بمدى ارتباط النسق الإقليمي بمصالح واستراتيجية أمن القوى القطبية داخل النسق الدولي. فكلما زادات المصالح الدولية المرتبطة بالنسق الإقليمي، فإن القوى العظمى تبدأ في السعي نحو إعادة صياغة وتشكيل النسق الإقليمي وفقاً لما يتماشى مع تحقيق مصالحها وأجنداتها.

المحور الثاني: تعاظم النفوذ الصيني في أمريكا اللاتينية والكاريبي

إن السلوك الخارجي للدولة هو محصلة لمجموعة من العوامل الموضوعية والنفسية التي تتعلق بالوضع الداخلي للدولة. فالقدرات الاقتصادية والموارد المتاحة وطبيعة النظام السياسي القائم وخصائص القيادة، كلها عوامل تؤثر في أنماط السلوك والنفوذ الخارجي للدولة، وبالتالي في أشكال النفوذ الدولي ذاته (سليم، 1998: 29).

بناءً على هذا التوظيف النظري، يمكن الاستناد عليه في رصد الأهداف والتوجهات التي وضعتها القيادة الصينية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية، وهذا ما سوف يتم عرضه في ضوء ما يلي:

منذ أن تولى الرئيس الصيني "هو جينتاو" الحكم عام 2003، أعلن عن مقترحاته العامة بشأن التنمية والتعاون العالمي والتي تضمنت، اتخاذ خطوات جادة لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتبّاع سياسة التعايش السلمي، والحفاظ

على التعاون متعدد الأطراف لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وتقديم الدعم لتحقيق طفرة نوعية وكمية في التعاون الدولي (الشيخ، 2004: 154).

وبذلك، قللت الصين من منهج المدرسة الواقعية، وأكدت على ضرورة تفوق لغة الحوار والتفاهم في سياستها الخارجية، كونها تسعى للحصول على سمعة دولية ومكانة أخلاقية، وشكّلت الصين من خلال هذا المنهج تأكيد سلمية صعودها، في المقابل عملت على تخفيض تورطها في النزاعات العسكرية في نطاقها الإقليمي، وأصبحت أكثر ارتباطاً بالاقتصاد العالمي (Zhang, 2013: 119–120).

يُعد مبدأ "نسق دولي متعدد القطبية" مبدأً رئيسياً في حركة السياسة الخارجية الصينية وتوجهاتها الجديدة، حيث دعمت مبدأ "عالم متعدد الأقطاب" يقوم على عدد من القوى الدولية التي باستطاعتها أن تحقق التوازن أمام التأثير العالمي للقوة الأمريكية، مما يُدلل على الرفض الصيني لمنطق الهيمنة الأمريكية وتفردها في الشؤون الدولية. فالنسق التي تسعى إليه بكين هو نسق دولي متعدد الأقطاب، يحقق طموحات ومصالح كافة الأطراف الدولية الفاعلة. وتؤكد الصين على الصعود السلمي الذي يجب أن يُقرن بالإبقاء على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا في كافة المجالات، بعيداً عن الدخول في تحالفات أو تشكيل جبهات في مواجهة قوى معينة (محمدين، 2022: 154).

إذاً، تُشكل التعددية القطبية – من وجهة النظر الصينية– ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والسلام الدائم في العالم، كما أنها تؤدي إلى بناء نظام سياسي واقتصادي عادل ومستقر، بعيداً عن الهيمنة والتفرد. وبالتالي، سعت الصين لأن تكون أكثر مشاركة واندماجاً في النظام الاقتصادي العالمي، و أصبحت أولوياتها الداخلية والإقليمية جزءاً من السعي الأوسع لتحديد دور عالمي يخدم مصالحها، ويوفر لها انفتاح أشمل، عبر خلق بيئة دولية آمنة من خلال المنافع المتبادلة بينها وبين الدول الأخرى (Noesselt, 2015: 20–21).

ونتيجة التطلعات الصينية للمشاركة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، وضعت الصين خطة استراتيجية لاستثمار ما يقارب عن 150 مليار دولار لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بحلول عام 2030 (دحمان، 2019: 138).

وهذا يؤكده (دوماً) الحزب الشيوعي الصيني، على حرص الصين بالمساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن والسلام العالمي، وتجنب المواجهات، وإعطاء النمو الاقتصادي الأولوية على السياسة تحت شعار " أن نمو الصين يُمثل فرصاً كبرى لا تحدياً كبيراً، ومعارضة الهيمنة" (Zhang, 2013: 120–121).

إن التوجهات الصينية الجديدة في إطارها الخارجي، جاءت تطبيقاً لرؤية صينية جادة ومعمقة للعالم من حولها، ولم تقتصر هذه التوجهات على منطقة معينة، بل تم التخطيط لها ووضع آليات تنفيذها، ضمن رؤية متكاملة تشتمل على العديد من المناطق الحيوية في العالم، ومن أهمها، (منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، الشرق الأوسط والمنطقة العربية، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، والقارة الإفريقية). مع إعطاء الأولوية لمنطقة بحر الصين وهي من أولويات المناطق التي سوف يتم تحديد مستقبل النسق الدولي على أثرها، لذلك تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على القواعد التي تدعم النسق الدولي الحالي من خلال تحجيم الصين في مجالها الإقليمي (الفخراني، 2022: 6).

إن هذه التوجهات الصينية ركّزت على تأمين الاحتياجات من الطاقة (النفط والغاز)، لذلك تشّكل الاستثمارات الصينية في هذا المجال إحدى أهم ركائز الاستراتيجية الصينية على الصعيد الخارجي، لاسيما أنه منذ عام 1993 بدأت الصين في الاعتماد على استيراد النفط من الخارج (محمد، 2006: 56).

إن القيادة الصينية تدرك جيداً حجم النفوذ الأمريكي في تلك المناطق، وتتفهم المصالح الأمريكية تارة، وتسعى لمنافستها وعد السماح لها بالتفرد والاستحواذ تارة أخرى. وعليه، فقد وضعت بكين حساباتها بأكبر قدر ممكن من الدقة والتأني وعدم التردد، إدراكاً منها، بأن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية لا يمكن إغفالها وتجاوزها، وفي الوقت ذاته، لا يمكن التعامل معها باستراتيجية " ردود الأفعال فقط"، وبالتالي لجأت الصين إلى الاعتماد على سلاح غير التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي، والمعلوماتية والأدوات الثقافية (عنتر، 2005: 61).

إن تفسير السلوك الصيني، وأخذه بالحسبان ردود الفعل الأمريكية، يعكس حالة الغموض التي تنتاب البيئة الدولية.

بمعنى أكثر دقة، أن صانع القرار الخارجي يستحيل عليه الحصول على معلومات كافية أو مؤكدة عن سلوكيات الوحدات الدولية المؤثرة في النسق الدولي، وهذا ما يزيد من حالة عد اليقين (سليم، 1998: 34).

وفي ضوء الطموح الصيني والمصالح الأمريكية بأبعادها الاستراتيجية المتعددة، انطلقت توجهات السياسة الخارجية الصينية بمختلف مجالاتها وقدراتها، سعياً منها لملء الفراغ الناجم عن تعثر السياسة الخارجية الأمريكية، أو بالأحرى تراجع النفوذ الأمريكي في العديد من المناطق الجيواستراتيجية من العالم، حيث وجدت الصين فرصتها في التمدد في أكثر المناطق التي كانت (تاريخياً) الحديقة الخلفية للولايات المتحدة، ألا وهي " منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي".

وللوقوف على الصعود الصيني، اقتصادياً وتقنياً وأحياناً عسكرياً، في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والآليات والاستراتيجيات التي تم توظيفها في خدمة أهداف الاستراتيجية القومية الصينية، فإن ذلك سيتم استعراضه وتقييمه في ضوء البعد الحركي (التطبيقي) للسياسة الخارجية الصينية.

1- مبادرة الحزام والطريق الصينية وموقع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فيها:

إن مبادرة الحزام والطريق، هي تجسيد للرؤية الصينية لإعادة صياغة النسق الدولي، ولذلك ارتأت القيادة الصينية، بأن الحل الأمثل لمعالجة القضايا الاقتصادية والتنموية (محلياً ودولياً)، فضلاً عن مواجهة حالة التفرد والاحتكار للسوق الاقتصادي الرأسمالي العالمي، تكمن في تدشين مشروعاً اقتصادياً واستراتيجياً (عابر للقارات)، لذلك تم التخطيط مطولاً لمشروع "مباردة الحزام والطريق"(Chiodi & Hoang, 2022).

تندرج مبادرة "الحزام والطريق" في إطار "استراتيجية القوة الناعمة الصينية"، التي تسعى من خلالها تحقيق الفوائد التجارية والاقتصادية، والتنموية التي ستستفيد منها كل الدول والمناطق التي تمر بها من خلال المشروعات المصاحبة لإنجازه، والتي تشتمل على مكاسب اقتصادية للدول، بما فيها الدول النامية المعنية بالمبادرة، وبالتالي فإن المبادرة تهدف إلى تعميق الترابط بين الصين والاقتصاد العالمي، وخلق نموذج جديد من التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي (أحمد، 2020: 77).

وبخصوص الأهمية السياسية لمبادرة الحزام والطريق، فإن الصين تنخرط بشكل متزايد مع أمريكا اللاتينية من أجل الحصول على دعم دول المنطقة لسياساتها ومبادراتها الدبلوماسية، ومحاولة الصين في تعزيز صورة أكثر إيجابية نحوها، بمعنى معالجة المشاعر المعادية للصين والتي كان للولايات المتحدة دوراً في الترويج لها (Chiodi & Hoang, 2022).

ومن الناحية السياسية أيضاً، يمكن فهم مبادرة الحزام والطريق، على أنها ليس مبادرة لتعزيز قدرة الصين على استثمار فوائضها المالية الضخمة فحسب، بل وتعزيز قدرتها إلى الدخول إلى الأسواق، وتعميق نفوذها الاقتصادي على طول الطريق التي يتم تطويرها في إطار المبادرة، لذا، تخشى الولايات المتحدة حجم الفوائض المالية لدى الصين (دحمان، 2019: 137). ولقد اتضح أن للمبادرة انعكاساً آخر، ألا وهو تعزيز انتشار القوة في المناطق التي يستهدفها التمدد الصيني، بما يتيح مستقبلاً بناء شراكات لتنظيم التفاعلات الإقليمية وما وراء الإقليمية، بعيداً عن هيمنة أي طرف دولي منافس للصين (أحمد، 2020: 77).

كما تنظر الصين إلى دول أمريكا اللاتينية للعب دور سياسي حاسم في جهود الصين لعزل تايوان، أي جذب حلفاء تايوان نحوها عبر الاتفاقيات الاقتصادية التي تندرج ضمن مبادرة الحزام والطريق (Chiodi & Hoang, 2022).

وعموماً أصبحت الصين مستثمراً ودائناً رئيساً، إذا بلغ إجمالي القروض التي قدمتها بنوك التنمية الصينية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ عام 2005 حتى 2022 ما يقارب 140 مليار دولار، فضلاً عن استثمارات ضخمة وصلت إلى 130 مليار دولار (بروفيلر، 2022).

في المقابل تعتمد اعتماداً كبيراً على أسواق التصدير وواردات الطاقة والمواد الخام، ومن هذا الأساس فإن المتطلبات الداخلية الضخمة للصين هي المحرك الرئيس لاستراتيجيتها الخارجية (Noesselt, 2015: 20).

وحول دور الشركات الاستثمارية الصينية استثماراتها في أمريكا اللاتينية (ضمن مبادرة الحزام والطريق)، يُشير تقرير نشرته مجلة " أتالايار" الأسبانية، كتبه "جوديث بيرغمان" : "إن قيمة المبادلات التجارية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية ، ارتفعت من 12 مليار دولار عام 2000 إلى 330 مليار بحلول

عام 2019، ونقل التقرير عن مجلة " التايمز" الأمريكية في شباط/فبراير عام 2019، بأن عدد من دول أمريكا اللاتينية (السلفادور، بنما، الدومينيكان) غيّرت وجهتها من تايوان إلى الصين (الجزيرة نت، 2022)، ووقعت في كانون الاول/ديسمبر 20 دولة من أصل 24 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مبادرة الحزام والطريق (Chiodi & Hoang, 2022)

وتشير بعض التقارير بأن الشركات الصينية استثمرت حوالي 12.8مليار دولار في أمريكا اللاتينية عام 2019، أي بزيادة 16.5% عن عام 2018، وجاء معظم الاستثمارات في مجال البنية التحتية، كالموانئ والطرق والسدود والسكك الحديدية، كما ساعدت مشتريات الصين من المعادن والسلع الزراعية دول أمريكا الجنوبية على درء أسوء حالات الحرمان الناجمة عن الأزمة المالية لعام 2008 (Piccone, 2020) .

تعليقاً على تعاظم النفوذ الصيني في المنطقة، وصف دبلوماسي برازيلي مقيم في الصين قائلاً: " بالطبع ... يود المرء أن يكون أقل اعتماداً على الصين، ولكن ما هو البديل؟ ". فالصين دخلت منذ فترة طويلة في الحياة اليومية لأمريكا اللاتينية. فهي تنتج الكهرباء لمنازلهم، وتبني الطرق، والجيل الخامس للهواتف المحمولة صينية الصنع" (بروفيلر، 2022).

وبالرغم من التشكك الشعبي والنخبوي (في دول أمريكا اللاتينية) حول فوائد الاقتراب الشديد من الصين، لاسيما في ظل بعض الممارسات الصينية على الصعيد السياسي والبيئي والتجاري، إلا أن الكثير من المبادرات والشراكات تدلل على تعاظم العلاقات اللاتينية – الصينية (Piccone, 2020). لذلك ازدادت حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين من أجل النفوذ في أمريكا اللاتينية (Nugent & Campell, 2021).

ونتيجة حالة الخلل في التكافؤ بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية، تمكنت الصين من سد الفراغ، ومع مرور الوقت شهدت المنطقة نمواً اقتصادياً كبيراً (Gallagher, 2018)، كما انعكس النفوذ الصيني على حال الشركات الأسبانية (إيجابياً)، حيث هيأت الاستثمارات الصينية الفرصة لفتح آفاق التعاون بين الشركات الصينية والأسبانية، وهذا أسلوب اتبعته الصين كوسيلة لفتح الأبواب أمام شركاتها للتفاعل مع الدول الأخرى (Esteban, 2015)، بينما يرى الكثير من المحللين بأن تعزيز العلاقات بين الصين ودول أمريكا اللاتينية له تأثير مزدوج على المصالح الأسبانية، أي فقدان النفوذ الإسباني في منطقة تُعتبر إحدى المجالات التقليدية لسياسة أسبانيا الخارجية (Esteban, 2015).

ولتوضيح حالة التعاظم في النفوذ الاقتصادي الصيني في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، سيتم التطرق إلى أبرز المشروعات الصينية التي تم تنفيذها:

2- المشاريع الصينية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي:

-المشاريع الصينية في البرازيل: إن الصين لا تقيم علاقات مع كبار البرازيليين فحسب، بل أيضاً مع أقل من ذلك، ففي عام 2019 زار ثمانية من محافظي ولايات برازيلية وأربعة نواب محافظين إلى الصين، وحسب تقرير نشرته مجلة "أتالايار" الأسبانية، بأنه في 3 آب/أغسطس عام2020، وقعّت الصين اتفاقية مع البرازيل لبناء أطول جسر بحري مُعلق، لربط مدينة سلفادور بجزيرة إيتاباريكا، بتكلفة 1.2 مليار دولار، وتُدير شركة "تشاينا ميرشانتس بورت" أكبر محطة حاويات في البرازيل، وتقوم ببناء مجمع ضخم في مدينة "ساولويز" بقيمة 500 مليون دولار (الجزيرة نت، 2022)، كما أصبحت شركة "هواوي" منذ عام 2014 أكبر مُزود لمعدات الشبكات في البرازيل، فضلاً عن إداراتها مركزاً للبحث والتطوير والتدريب في مدينة " كامبيانس" البرازيلية.

-المشاريع الصينية في الأرجنتين : قامت الصين بتقديم المساعدات التكنولوجية والمالية للأرجنتين لبناء أكبر مصانع الطاقة الشمسية في أمريكا اللاتينية، في حوض " خوخوي"، حيث تغطي مئات الآلاف من ألواح الطاقة الشمسية الصحراء، وتطمح الصين بتمويل مشاريع ضخمة في الأرجنتين تقدر بـ 23,7 مليار دولار، ونظراً لاحتواء الأرجنتين كل (النحاس، الليثيوم والزنك)، وهي مواد خام ضرورية لمدخلات صناعة التكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين، وتستخدم في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية التي يتم تصنيعها في الصين (اقتصاد الشرق، 2022).

-المشاريع الصينية في تشيلي: انضمت تشيلي إلى مبادرة " الحزام والطريق" الصينية عام 2018، وتُعد الصين أكبر شريك تجاري مع تشيلي، حيث استحوذت شركة حكومية صينية على شركة الكهرباء العامة في تشيلي (الجزيرة نت، 2022)، بل وضعت القيادة الصينية رؤية مستقبلية تجاه العديد من دول أمريكا الجنوبية ومن أبرزها تشيلي (Niu, 2015).

1- المشاريع الصينية في البيرو: وقعّت شركة كوسكو الصينية الحكومية (China Cosco)، والتي تُعد ثالث أكبر شركة شحن حاويات في العالم، وخامس أكبر مُشغل لمحطات الموانئ، على اتفاقية لبناء ميناء جديد في العاصمة البيروفية "ليما" بقيمة 600 مليون دولار، وتعتبر الصين من أكبر الشركاء التجاريين للبيرو، حيث تستورد 25% من الصادرات البيروفية من النحاس باعتبارها ثاني أكبر منتج له في العالم (الجزيرة نت، 2022)، فضلاً عن بناء علاقات وشراكة مستقبلية هدفها النهائي تغيير النظام الدولي (Niu, 2015).

وفي إطار استراتيجيتها، وقعّت الصين عدد من الاتفاقيات التجارية مع البيرو وتشيلي، وكوستاريكا، وهي دول كلها تندرج في السياق الاستراتيجي الأمريكي والصيني (Peters, 2019:2-3).

-المشاريع الصينية في بنما: نجحت الصين في الهيمنة على منطقة التجارة الحرة في "كولون" بجمهورية بنما، وكانت كولون قد تم إنشاؤها بمساعدة أمريكية، وكانت تاريخياً بوابة البضائع الأمريكية إلى دول أمريكا اللاتينية، وقامت بكين بمكافئة بنما بسلسلة من الصفقات التجارية، خصوصاً بعد اعترافها بالصيت وانفصالها عن تايوان، وأصبح الصينيون يسيطرون على الميناء بشكل كبير من الجانب الآخر من القناة (بروفيلر، 2022).

وحول حالة التنامي المستمر في حجم التبادل التجاري الصيني- اللآتيني، والتي تراقبها بمتابعة مستمرة، المؤسسات والمراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك وزارات الخارجية في دول أمريكا اللاتينية، كتب "بيني شانغ"، المدير المساعد لمركز أمريكا اللاتينية في المجلس الأطلسي، "وتاتيانا لاسيردا"، وزيرة التجارة الخارجية البرازيلية السابقة، "أنه من المتوقع أن يزيد حجم التبادل التجاري بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مع الصين بأكثر من الضعف بحلول عام 2035، ليتجاوز 700 مليار دولار سنوياً" (الجزيرة نت، 2022).

إن التزايد في حجم التبادل التجاري الصيني- اللآتيني ومآلاته المستقبلية، برزت معالمه لدى عدد كبير من المراقبين والمحللين، بالاستناد على كم معلوماتي يدلل على هذا التطور، فمنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين، قامت دول أمريكا اللاتينية بتزويد الصين بكم هائل من السلع والمواد الأساسية التي تحتاجها وخصوصاً في مجالي النفط والغاز التي يتم استيراده عبر شركات صينية عملاقة مثل، الشركة الوطنية للنفط (CNPC)، والمؤسسة الوطنية العامة للنفط البحري (CNOOC)، والمؤسسة الوطنية العامة للبتروكيماويات (SINOPEC) (محمد ، 2006: 57). وهذا أدى بدوره إلى واحدة من أكثر فترات النمو الاقتصادي إثارة للإعجاب في القارة منذ خمسين عاماً. في المقابل إرتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التوسع الصيني أحدث إشكالية بعلاقات واشنطن التاريخية مع دول أمريكا اللاتينية، كما أدى النمو الذي تمثله السلع الأساسية خلال طفرة الصين إلى إعادة إشعال الصراعات الاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (Gallagher, 2018). لذلك، أدركت الشركات الصينية حجم هذه الإشكالية، وبالتالي قامت بتسويق نفسها بشكل أفضل في الدول والمجتمعات اللاتينية، والتزمت بدقة أكبر بالقوانين والأعراف المحلية لهذه المجتمعات (Esteban, 2015).

تعقيباً على ما تم طرحه في هذا المحور، المتعلق بالتمدد الصيني الواقع في منطقة أمريكا اللاتينية، فإن المعطيات الراهنة تفيد بقدرة الصين على توظيف أدواتها الناعمة في جذب نخب وشعوب المنطقة، وحققت نجاحاً ملموساً بوتيرة متصاعدة اقتصادياً وسياسياً وأيضاً ثقافياً. وبتقديري، أن سيكولوجيا شعوب أمريكا اللاتينية لديها القابلية لتعميق علاقاتها مع الصين للاعتبارات السابقة، فضلاً ن عدم وجود إرث استعماري صيني أو مخزون من الكراهية اللاتينية تجاه الصين.

المحور الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تعاظم النفوذ الصيني:

إن النخب المتنفذة في الولايات المتحدة، ترفض كلياً تَعرض مستويات القوة في المشروع الأمريكي التراجع عن الكونية، التي سعت القيادة الأمريكية على تأكيدها وتثبيت دعائمها منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة ومروراً بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، أو ما يُعرف بأدبيات العلاقات الدولية "مشروع القرن الأمريكي الإمبراطوري". فالولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الإبن، اتخذت النزعة الأحادية المتسمة بالتبجح، على أنها الضامن للنظام الدولي، أي أنها المرجع النهائي في تحديد ما يتطلبه الحفاظ على النظام الدولي (عبد العظيم، 2004: 30-31)، إلا أن نظام الهيمنة التي تقوده وتتفرد به الولايات المتحدة الأمريكية (سياسياً واقتصادياً وعسكرياً) واجه تحديات وتهديدات متعددة بالرغم من، قوتها العسكرية والاقتصادية والعلمية، وقدراتها الاستخبارية والتجسس الالكتروني والعتاد العسكري الهائل ، وهيمنتها الثقافية واستخدامها لأدوات إعلامية وفنية ولغوية (موسى، 2015). فالولايات المتحدة ترغب في فرض نظام عالمي سمته هي. الإمبريالية التوسعية التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما ترفضه بقية دول العالم (عبد العظيم، 2004: 32).

إن من أبرز هذه التحديات والتهديدات، تعاظم ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والدول، والأنظمة السياسية الشمولية التي وصفتها الولايات المتحدة بالدول المارقة، فضلاً عن التحدي الخطير المُتمثل، بحالة الاستقطاب ومحاولات إعادة صياغة النظام الدولي، وتفكيك حالة الهيمنة.

للوقوف على ردة الفعل الأمريكية تجاه الصعود الصيني في أمريكا اللاتينية والكاريبي، تطرح الدراسة في هذا المحور آراء بعض النخب والمفكرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة، ومن ثم تستعرض موقف الإدارة الأمريكية (Manuel, 2016).

-يقول هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق:" دأبت الكونفشيوسية" على ترتيب العالم في روافد لكيان تراتبي هرمي محددة بمدى القرب من الثقافة الصينية" (كيسنجر، 2015: 353).

ويقول كيسنجر أيضاً " إن صعود الصين يطرح تحدياً بنيوياً بين المتنافسين في القرن الحادي والعشرين (الولايات المتحدة والصين)، بالرغم من أنهما " أقسمتا بألا يكررا مأساة أوروبا عبر أي نمط من أنماط علاقات القوى العظمى" (كيسنجر، 2015: 356). بمعنى أدق، ابتعادهما عن الأجواء التي كانت سائدة خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذلك حالة الصراع والتنافس إبان الحرب الباردة.

وقال كيسنجر أيضاً: " إذا ظللنا نتمسك بأن الصين هي عدونا القادم، فسوف نحولها بالفعل إلى عدو، وسوف يكون ذلك من صنع أيدينا" (أبو عامود، 2001: 97).

-بينما تؤكد أطروحات جوزيف ناي، وزبغينو بريجنسكي في كتابه "رؤية استراتيجية" أن العالم بعد أمريكا لن يكون في أسوء الأحوال، صينياً، بل سيكون فوضوياً، لأن ادول الكبرى غير قادرة على تسلم قيادة النظام الدولي، او التفكير في وراثة هذا الدور القيادي، وأن الصين لن تكون جاهزة خلال العقود المقبلة للاضطلاع بدور الولايات المتحدة في العالم (الهرمزي، 2016: 17).

منذ عام 2001 تبلورت ثلاث اتجاهات في الأوساط الأمريكية حول موقع ومكانة الصين في الإدراك الأمريكي وذلك على النحو التالي (أبو عامود، 2001: 97-98):

-الاتجاه الأول: يرى في أن الصين الصاعدة سوف تتحول إلى قوة عدوانية، وسوف تشكل تحدياً للمصالح الأمريكية، وأوصى أصحاب هذا الاتجاه، بأن على الولايات المتحدة بذل قصارى جهدها لإضعاف الصين والحيلولة دون وصولها إلى مرتبة القوة العظمى، بل أكّدوا على حتمية الصدام العسكري بين الصين والولايات المتحدة، وأن الرغبة الصينية في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة هي مجرد هدف تكتيكي، وليس هدفاً استراتيجياً، لكي تتاح لها الفرصة لاستكمال عناصر قوتها.

-الاتجاه الثاني: يؤكد أنصار هذا الاتجاه على تعميق التعاون الاقتصادي والحوار حول مسائل الأمن وحقوق الإنسان والقضايا الكونية ذات الاهتمام المشترك، وأن مخاطر تفكيك الصين تفوق أية مكاسب متوقعة، فالصين المنفتحة على العالم سوف يكون لديها حوافز أكثر للمشاركة البناءة في النظام الدولي.

-الاتجاه الثالث: هو الاتجاه الواقعي، الذي يركّز على جوانب الضعف في القدرات الصينية، ويرى أنه لا

يوجد تهديد صيني، ليس لأنها قوة مسالمة، بل لأنها ضعيفة ويطالب أصحاب هذا النهج الواقعي على اعتراف الولايات المتحدة بالمصالح الصينية. ويشكك زبيغنيو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، في قدرة الصين على أن تتحول إلى قوة عظمى كونية، ويفسر ذلك لعدة أسباب ومحددات أهمها: التزايد المستمر في عدد السكان، والأعباء الاقتصادية، واعتماد النمو الاقتصادي على الخارج في سد حاجاتها من النفط، فضلاً عن أعباء الإنفاق العسكري الهائل، وكذلك المشكلات الاجتماعية ومشكلات التحديث والتنمية، وأخيراً تفاقم واتساع الفجوة بين الولايات الصينية الغنية والولايات الفقيرة.

ولكن المتابعة الأمريكية الدقيقة للتمدد الصيني عالمياً على وجه العموم، وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خاصة، أوجد حالة أمريكية ينتابها التخوف والترقب لهذا التمدد، ففي ظل إدارتي جورج بوش الإبن وباراك أوباما، اعُتبرتا الصين بأنها متورطة في " الفناء الخلفي" للولايات المتحدة (بروفيلر، 2022).

وتلتقي رؤية الحزبين (الحزبي والديمقراطي) في الولايات المتحدة تجاه الصعود الصيني على (إقليمياً ودولياً)، ويوصي بعض المحللين الأمريكان " بأنه يتعين على الولايات المتحدة تكثيف منهج أكثر سخاءً وتطوراً مع شركائها في نصف الكرة الغربي حتى لا تتنازل عن المزيد لصالح الصين" (Piccone, 2020).

لذلك، إن إحدى المبادئ الرئيسية لسياسة الرئيس ترامب الخارجية هي: تبني مبدأ الحمائية التجارية للسوق الأمريكي (محمدين، 2022: 161)، ويشكك ترامب في جدوى وفعالية الاتفاقيات والمعاهدات والتحالفات التجارية الدولية، بل اعتبرها في غير مصلحة الولايات المتحدة وتضر بسوقها واقتصادها (حوسين، 2017: 16)، وبذلك تجاوز ترامب ما ورد في العديد من وثائق الأمن القومي السابقة، وخاصة البنود المتعلقة بضرورة وجود نظام تجاري دولي قائم على قواعد التجارة الحرة، وتعاون متعدد الأطراف وقانون دولي لحل المشكلات العالمية (مازار وآخرون، 2016: 45).

إن إدارة ترامب أعلنت حرب تجارية على الصين في عام 2018، بعدما اختارت بكين طريق النمو الاقتصادي مع تعظيم قدراتها العسكرية، حيث أن الولايات المتحدة تراقب التطور الصيني في مجال التجارة والمال، والتعاون الدولي، وأيضاً في المجال العسكري (Peters, 2019: 1-2)، ووصف النفوذ الصيني في الفناء الخلفي بمثابة " عدوان اقتصادي صيني" (بروفيلر، 2022).

وفي هذا السياق، وضّح ريتشارد بيرنشتاين، أحد المحللين المهتمين بالشأن الصيني بأن الاستراتيجية الصينية تهدف للحصول على التكنولوجيا الغربية التي يمكن استخدامها في الأغراض المدنية والعسكرية، وكذلك تكنولوجيا المعلومات حتى شهد الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً اعتباراً من 1979 (لاشين، 2022).

وفي سياق مواجهة الإدارة الأمريكية للنفوذ الاقتصادي الصيني، عرض الرئيس دونالد ترامب شراء جزيرة "غرينلاند" عام 2019، وهي جزيرة تابعة لمملكة الدنمارك، وتُدار من خلال الحكم الذاتي، وتضم أكبر رواسب المعادن الأرضية التي تدخل في صناعة أجهزة "آيفون" وحتى في مجال الصواريخ، وتعتمد في الحصول عليها بشكل شبه كامل من الصين (العزي، 2022).

ولقد وصف الرئيس ترامب أثناء زيارته الوحيدة لمنطقة أمريكا اللاتينية للمشاركة في قمة مجموعة العشرين لعام 2018في بيونس إيرس قائلاً: "أباطرة المخدرات وقوافل المهاجرين وعنف العصابات" (Nugent & Campell, 2021). ويعكس هذا الوصف للرئيس ترامب، ردة فعله الغاضبة وعدم رضاه عن حالة التقارب الصيني- اللاتيني، هذا من جانب، ونظراته لمجتمعات أمريكا اللاتينية، بقدر كبير من العنصرية والدونية من جانبٍ آخر. وبالتالي فإن نسقه العقيدي تبلور باتجاه نبذ هذه المجتمعات، مما انعكس سلباً على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع العديد من دول أمريكا اللاتينية ليس على مستوى الأنظمة السياسية فحسب، بل على مستوى شعوبها، وهذا ما استثمرته الصين لصالحها.

يقول" إيفان أليس" (قائد القيادة الجنوبية الأمريكية) "يدير جيش التحرير الشعبي الصيني محطة أبحاث فضائية في محافظة "نيوكين الأرجنتينية"، وأفادت وكالة رويترز بأن المحطة الفضائية تعمل تحت رقابة محدودة من السلطات الأرجنتينية، وأن المحطة قادرة على اعتراض الإشارات الصادرة عن الأقمار الصناعية الأمريكية (الجزيرة نت، 2022).

وفي نفس السياق قال "هويكسترا" سفير الولايات المتحدة السابق في هولندا ورئيس مجلس مستشاري السياسة الإقليمية: " تواصل أمريكا رؤية تضاؤل دورها الدولي إذا ظلت السياسة الخارجية تشبه لعبة أفعوانية، تغير اتجاهها كل أربع إلى ثماني سنوات". وهذا ما يعكس الفرق الواضح بين الاستراتيجية الدولية للحزب الشيوعي الصيني وإدارة الرئيس جو بايدن، إذا يواصل الحزب الشيوعي الاعتماد على فتح أبواب جديدة، وكسب المزيد من النفوذ العالمي.

أما "بنيامين جيدان"، المدير السابق لأمريكا الجنوبية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، والذي يعمل مع مركز ويلسون قال: " لقد أتاح الوفاء فرصة دبلوماسية لم تتح للصين من قبل"، وصرح مسؤول كبير في وزارة الخارجية لمجلة التايمر" الصين لها تأثير خبيث... وهذا جزء من الخطة العالمية للحزب الشيوعي الصيني لتصدير المُثل الصينية خارج منطقة آسيا والمحيط الهادي" (Nugent & Campell, 2021).

بناءً على التقارير الصادرة عن مجموعة من المحللين والاستراتيجيين في الولايات المتحدة، بأن الصين تمارس حرب باردة وأن الحزب الشيوعي الصيني في استراتيجيته يسعى إلى تصدير أيديولوجيته إلى نصف الكرة الغربي، كما حذرت هذه التقارير من أن الصين تحاول بناء " لوجستيات عالمية" وبُنية تحتية في نصف الكرة الأرضية لأغراض عسكرية" (بروفيلر، 2022). إلا أن بعض الأطراف الأمريكية نادت بعدم تجاهل الصين وجعلها دولة هامشية في النسق الدولي (Hang, 2009: 85).

ولم تُخف إدارة الرئيس بايدن حالة التصعيد مع الصين التي وضعتها على لائحة الدول التي تُهدد الأمن القومي الأمريكي والعالمي. وقد حددتها تقارير الاستخبارات الأمريكية للعام 2021، بأن الصراع أصبح على النفوذ الاقتصادي، حيث باتت الصين على مقربة كبيرة كمنافس للولايات المتحدة، بل القوة الاقتصادية الأولى في العالم (العزي، 2022)، واعتبر بايدن الصين وتغلغلها ونجاحها في أمريكا اللاتينية بـ "خصم استراتيجي" (بروفيلر، 2022).

ولقد اعترف وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلنكن" بأن بلاده تخوض منافسة قوية مع الصين، وقال في 2 آيار/ مايو 2022 في خطاب له بجامعة جورج واشنطن: " إن الصين تشكل تهديد طويل الأمد للنظام الدولي، وتمتلك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية المؤهلة للقيام بذلك " (خطاب، 2022).

إن ردود الفعل الأمريكية إزاء الصعود الصيني في أمريكا اللاتينية لم يقتصر على الخطاب المُعلن، بل أيضاً على مستوى السلوك، حيث مارست الإدارة الأمريكية سلوكاً وضغطاً على بنما كونها احتلت مكانة بارزة جداً في أجندات وزارة الخارجية الصينية، ويقول "إيدي تابيرو" الاقتصادي البنمي الذي عمل في الفريق المفاوض لإتفاقية (FTA) التجارة الحرة بين الصين وبنما: "لقد رأينا فرصة كبيرة، كل ذلك خلف الكثير من الحماس وتقدمنا بسرعة في علاقاتنا". فجاءت ردة الفعل الأمريكية قاسية جداً، عندما قامت بوضع رجل الأعمال البنمي "عبد الواكد علي" على قائمة كلينتون للأفراد والشركات الممنوعين من التعامل مع الأمريكيين مما أدى إلى إفلاسه. وفي حزيران/يونيو عام 2019، أضافت مجموعة العمل المالي الأمريكية "بنما" إلى القائمة الرمادية للبلدان التي لا تتعامل بشكل كافٍ في مواجهة غسيل الأموال، وعلى إثر ذلك قامت بنما بإلغاء مالا يقل عن 5 من أصل 16 مشروعاً صينياً رئيسياً للبنية التحتية (Nugent & Campell, 2021).

المحور الرابع: أثر الصعود الصيني في مستقبل بُنية النسق الدولي:

من ملامح النظام العالمي الراهن، التعبئة الإعلامية وتأثير الرأي العام، خاصة في ظل التطور التقني الهائل في ميدان الاتصالات، وتوظيف الثقافة، والبحث العلمي، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبروز العامل القومي، والتذبذب في الاقتصاديات العالمية، فضلاً عن أزمات البيئة (كامل، 2019: 190-194). واضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير وبروز فاعلين أقوياء من غير الدول (الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية)، والتحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة القومية للدولة، مما جعل نظرية سيادة الدولة خالية المضمون. وأيضاً حدوث تغير في طبيعة التحالفات الاقتصادية والميل نحو التكتلات الدولية الكبرى (شنغهاي، آسيان، بريكس)، فعلى سبيل المثال، تهدف منظمة شنغهاي للتعاون، التنسيق في المجال البحثي العلمي، والاقتراب من التقدم التكنولوجي من الغرب، وإيجاد نظام دولي

متعدد الأقطاب، (مظلوم، 2006: 60). فضلاً عن حالة التباين الشديد بين وحدات النسق الدولي من حيث القوة والحجم، وخاصية اللاتجانس في هذا النسق (موسى، 2015).

ولقد عرض كيسنجر – وزير الخارجية الأمريكي الأسبق– تشخيصاً لواقع النظام الدولي الراهن، حيث اعتبر بُنية النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين بأنها تفتقر إلى عدة أبعاد هي (كيسنجر، 2015: 361–357):

-تعرض الدولة – الوحدة الرسمية الأساسية للحياة الدولية لكم كبير من الضغوط.

-التفاوت بين المنظمات العالمية السياسية من جهة، ونظيراتها الاقتصادية من جهة أخرى.

-غياب آلية فعالة توظفها القوى الكبرى للتشاور والتعاون حول القضايا الأخطر والأهم.

بالإضافة إلى ذلك، برزت بعض الدول المنافسة، مثل، الصين والهند والبرازيل التي تُمثل اقتصاديات مزدهرة وبدائل اجتماعية –اقتصادية متميزة بعض الشيء، فإن احتمالية قيام قوة أو أكثر من هذه القوى بتنظيم تنافسي، حقيقة لا يمكن إنكارها (مازار وآخرون، 2016: 28).

وتشير الدراسات، بأن الصين هي القوة الفعالة المسيطرة في رسم ملامح بُنية النسق الدولي بجانب الولايات المتحدة، فإذا كان بإمكان الولايات المتحدة والصين التوصل إلى نوع من أنواع الاتفاق الشامل حول مجموعة حيوية من آليات التنظيم، فمن المرجح أن يبقى النظام قائماً إلى حدٍ كبير، وإذا لم يتمكنا من القيام بذلك، فمن المتوقع أن يتحطم النظام بطبيعة التحدي الذي يواجهه (مازار وآخرون، 2016: 28).

لذلك يُوصي الكثير من الخبراء بضرورة ابتعاد الولايات المتحدة عن النهج الاستعراضي للقوة، وترك النهج التدخلي التي تمارسه على نطاق واسع، وكذلك الابتعاد عن النهج التعددي في السياسة الخارجية، وتخطيها الدائم لدور الأمم المتحدة ومؤسساتها (ويلكينسون، 2017: 28–29).

وتشير أدبيات العلاقات الدولية إلى، أن الصين قطعت شوطاً واضحاً في مجال التوسع العالمي وإمتداد نفوذها الذي اخترق عدداً من الأنساق الفرعية في النظام الدولي، لاسيما أن توسعها في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في العقد الأخير من هذا القرن، بات واضحاً ودليلاً على تعاظم هذا النفوذ.

هذا التوسع في الاستثمار والشراكة والنفوذ الاقتصادي الصيني، وخاصة في مجال البنية التحتية التكنولوجية مثل "هواوي"، "أيه زت تي"، "وداهوا"، و" هيكفيجن"، وهي شركات عملاقة تقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية، إلا أنه تم التخلص تدريجياً من هذه العقوبات عبر التوسع في المنطقة، لاسيما وأن نسبة المبادلات التجارية بين الصين ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي في العام 2022 إلى 25%، وقد بلغت صادرات البرازيل وتشيلي والبيرو إلى الصين أكثر من 40% من إجمالي صادراتها، وفق ما كتبه "بيي شانغ"، المدير المساعد لمركز أمريكيا اللاتينية في المجلس الأطلسي (الجزيرة نت، 2022).

بعد أن تم عرض بعض النماذج للصعود الصيني في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والموقف الأمريكي تجاهه، فمن الأهمية تبيّان مدى الدور التي حققته الصين على صعيد المكونات الأربعة للنسق الدولي، وذلك على النحو التالي:

1– على صعيد الوحدات الدولية:

حققت الصين قدراً من النجاح، عندما تمكنت من عزل تايوان (نسبياً)، من خلال تغيير سلوك عدة دول لآتينية، حيث تمكنت من إبعاد ثمانية من الشركاء الدبلوماسيين الأربعة عشر المبتعثين لتايوان وجذبهم نحوها عبر الاتفاقيات الاقتصادية والانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، فعلى سبيل المثال، كانت نيكاراغوا آخر الدول اللاتينية التي قطعت علاقاتها مع تايوان وانضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق (Chiodi& Hoang, 2022).

وهذا يعني، أن الصين نجحت (تدريجياً) في إحداث تفاعل وتأثير في منطقة أمريكيا اللاتينية والكاريبي التي تمثل نسق فرعي له تأثير في النسق الدولي، فضلاً عن التأثير في السياسات الخارجية للفاعلين في هذا النسق الإقليمي.

2– على صعيد البُنيان الدولي:

تُعتبر مبادرة الحزام والطريق، جوهر السياسة الخارجية الصينية في ظل الرئيس الحالي شي جي بينغ، وكما تم توضيحه سابقاً، بأنها تتضمن شبكة معقدة وشائكة من برامج الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل الاقتصادي داخل البلدان المشتركة، وبالتالي تصب في تعزيز التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي، وحتى كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغ عدد الدول المشاركة في المبادرة 145 دولة (Chiodi& Hoang, 2022).

وباعتقادي، أن هيمنة المؤسسات الأمريكية والغربية سوف تتراجع تدريجياً غلى الصعيد الإقليمي واللآتيني، لصالح التمدد الصيني، وبالتالي هذا سوف ينسحب على دور ومكانة الصين في التأثير على البنيان الدولي كركيزة من ركائز النسق الدولي.

3- على صعيد المنظمات الدولية:

لقد حجبت الولايات المتحدة لعقود من الزمان، الاعتراف الدبلوماسي عن الصين الشعبية (ويلكينسون، 2017: 22) ويستند الموقف الصيني على إدراك تاريخي بأنها لم تدخل إلى الساحة الدولية، وحصولها على مقعدها الدائم في مجلس الأمن، إلا عبر بوابة تصويت الدول النامية لصالحها، تلك الدول التي لعبت الدور الرئيسي في قبول عضوية الصين الشعبية عام 1971 بدلاً من تايوان (الشيخ، 2004: 153) هذا التطور له مدلول سياسي، إذ يمنع الصين بعض الأصوات الإضافية، المهمة للغاية في الأمم المتحدة، ويدعم التوجه الصيني بتعيين شخصيات صينية في المؤسسات الدولية . فأصبحت الصين عضواً في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونجحت في دخول مسؤولين وأساتذة جامعيين في هذا المؤسسات (Berg, 2021)، فعلى سبيل المثال، تم تعيين "جاستن لين بيفو" كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي عام 2008، و"زهو مين" مستشار خاص في إدارة صندوق النقد الدولي، وبالتالي أصبحت الصين فاعلاً مؤثراً في النظام الاقتصادي العالمي (Oslen & Prestowitz, 2011: 23-24).

إن الصين تؤكد على ضرورة الدور الذي لا غنى عنه للمنظمة الدولية، والحاجة للمحافظة عليه وتعزيزه ضمن التمسك بالثوابت التي حرص الميثاق على تأكيدها، وضرورة المساواة في الحقوق بين الدول، وعدم التمييز وفقاً للمادة الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة (زهران، 2004: 27). وبالتالي فهي تحاول تثبيت وإرساء نفوذها في المنظمات الدولية، لتأكيد حضورها الدولي، وهذا ما حاولت إثباته أثناء جائحة كورونا (كوفيد 19)، حيث استغلت حالة التراجع في مكانة ودور الولايات المتحدة في المنظمات الدولية أثناء الجائحة، فالأهداف الصينية تكمن في هيكلة بنية وقواعد المنظمات الدولية من خلال مزيج من التحالفات (محمدين، 2022: 198).

إن الولايات المتحدة تتجه بشكل متزايد نحو الأحادية في معالجة القضايا الدولية، وتتخطى دور المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، كما أنها أكثر تشكيكاً في القوانين الدولية وأكثر رغبة في العمل خارج هياكلها، عندما ترى ذلك ضرورياً أو مفيداً لمصالحها (عبد العظيم، 2004: 34). فالمنطلق البراغماتي والاستعلائي الأمريكي، ترفضه الصين كلياً، عبر المطالبة بنظام عالمي أكثر مساواة وعدالة واستقراراً، تشارك في تفاعلاته جميع القوى والوحدات الدولية.

ففكرة عالم متعدد الأقطاب، استخدمها ووظفّها النظام الصيني، لا سيما أنه وجد قاعدة صلبة لدى الكثير من دول العالم التي ترفض كلياً أفكار ونظريات الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية، مما جعل هذا الأمر محل قلق أمريكي (خطاب، 2022).

ومن المؤشرات التي أكدت على الدور الكبير التي نفذته الصين خلال جائحة كورونا، هو قيامها في أواخر أكتوبر 2020، بتقديم أكثر من 179 مليار قناع، 1.33 مليار بدلة واقية، 543 مليون مجموعة اختبار، إلى 150 دولة وسبع منظمات دولية حول العالم.

4- على صعيد العمليات الدولية:

إن علاقات دول أمريكا اللآتينية مع الصين، لا بد أن تتأثر بالعوامل الظرفية والتاريخية والجغرافية والنظامية المتداخلة مع الولايات المتحدة. لذلك، فإن الولايات المتحدة تشعر بالقلق الشديد إزاء تقدم مبادرة الحزام والطريق في بلدان أمريكا اللآتينية، واعتبرته تحدي حقيقي لها في هذه المنطقة (دون الإقليمية)، لاسيما أن الصين حققت نجاحاً في مشاريع البنية الاستراتيجية والتكنولوجية في عدة دول، فنزويلا، السلفادور، نيكاراغوا، كوبا، جامايكا، كوستاريكا، وجميعها انضمت إلى المبادرة تباعاً خلال الفترة من 2017- 2019 (Chiodi & Hoang, 2022)، وتشير التقارير بأن هذه الشبكة التجارية الضخمة المتعلقة بالبُنية التحتية في هذه الدول هي، عابرة للقارات وتُقدر تكلفتها بقيمة تريليون دولار (Nugent & Campell, 2021).

كما تواصل الصين توظيف مبادرة الحزام والطريق كأداة لبناء وتعميق العلاقات مع دول المنطقة، في المقابل تدرك العديد من دول المنطقة أن تعظيم الفوائد – من خلال السعي والاستمرار في المبادرة- يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتأني والعقلانية، في هذه المنطقة " شديدة التعقيد والتنوع" ، نظراً لارتباطها التاريخي بالولايات المتحدة، لاسيما أن الصين تحاول ملء

"المساحات الفارغة"، في الوقت نفسه، تحاول تجنب الاحتكاك مع الولايات المتحدة في مجال نفوذها أو ما يُعرف بأدبيات السياسة الأمريكية " الحديقة الخلفية" لها.

المحور الرابع: أثر الصعود الصيني على مستقبل النسق الدولي (رؤى مستقبلية)

إن الإجابة عن التساؤل التالي: ما النتائج المترتبة للصعود الصيني على مستقبل النسق الدولي؟ تبدو صعبة ومعقدة، لأن الوقت مبكراً أمام مثل هذه "الدراسات المستقبلية"، وبالرغم من ذلك، فإن كم من الدراسات والأبحاث أكدت على استمرارية نظام الهيمنة للقطب الواحد، مستندة على مجموعة من الفرائض والتفسيرات والتحليلات، كما نوقشت أطروحات ورؤى حول بروز مؤشرات لنسق دولي متعدد الأقطاب.

يرى يؤكد "كينث والتز" ومعه العديد من علماء العلاقات الدولية أن التنبؤ أو التوقع كهدف منهجي لنظرية العلاقات الدولية هو غير واقعي، نظراً لكثافة المتغيرات المؤثرة في واقع العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التنوع في أهداف الفواعل، كما أن المتغيرات المؤثرة لا يمكن التعبير عنها كمياً. أما ديفيد سينجر، يرى أن نظريات العلاقات الدولية بالإمكان الاعتماد عليها للتنبؤ، لأنه مرتبط بطبيعة الإطار التفسيري الذي تتبناه النظريات في حد ذاتها، وإذا ما توفرت العوامل التي فسّرت الأمور في الماضي والحاضر، فإنها هي ذات العوامل التي ستفسر الأمور في المستقبل، أما جون ميرشماير، فيرى أن نظريات العلاقات الدولية مجبرة على ممارسة التنبؤ لأنه أحد المداخل الأساسية لاختبار النظريات (حوسين، 2017: 3-4).

استناداً على ما سبق، سيتم عرض ثلاثة رؤى وفقاً لوجهة نظر، المدرسة الواقعية الهجومية، الدفاعية، والبنيوية.

أولاً: وجهة نظر الواقعية الهجومية:

يتنبأ أصحاب تيار المدرسة الواقعية الهجومية بأن، تدخل الصين في منافسة حادة تحمل في طياتها احتمالات كبيرة لوقوع حرب، لأن الهدف النهائي- حسب الواقعية الهجومية- للقوى الكبرى الطامحة هو تحقيق الهيمنة والدور بأكبر قدر ممكن في تفاعلات النسق الدولي، ولكن يؤكد أنصار هذا التيار بأن، تحقيق الهيمنة العالمية أمر في غاية الصعوبة، لأن أكبر نتيجة ممكن أن تنجح الدول في تحقيقها هي الهيمنة الإقليمية. وعليه فإن القوة العظمى المهيمنة تهدف إلى منع قوة أخرى من تحقيق المكانة نفسها في مناطق أخرى ذات أهمية جيوسياسية أو جيو اقتصادية خاصة أو تابعة لها.

ويستعرض أنصار هذا التيار أمثلة تاريخية تبيّن أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت قصارى جهدها في منع قوى كبرى أخرى من السيطرة على آسيا وأوروبا وأمريكيا الجنوبية. وتم الاستدلال على ذلك عندما كان هناك أربع قوى في القرن العشرين، امتلكت القدرة على تحقيق الهيمنة الإقليمية وهي (الإمبراطورية الألمانية 1900-1918، والإمبراطورية اليابانية 1931-1945، وألمانيا النازية 1933-1945، والاتحاد السوفيتي 1945-1990). وفي كل حالة منها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دوراً رئيسياً في إيقاع الهزيمة بتلك القوى الطامحة لبسط هيمنتها والتأثير في تفاعلات النسق الدولي الذي كان سائداً (تيم، 2016: 237-238).

وبالنسبة للصعود الصيني في أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا تراه الواقعية الهجومية، صعوداً سلمياً، بل تتهم الصين بأنها تمارس سلوكاً يتسم بقدر كبير من الخداع والتحايل، وبالتالي فالولايات المتحدة لا تتحمل وجود نظراء منافسين لها في نصف الكرة الغربي، ومن المرجح أن تتعامل مع الصين بالطريقة نفسها التي تعاملت بها مع الاتحاد السوفيتي إبان فترة الحرب الباردة، فالولايات المتحدة عندما تمكنت من بسط هيمنتها بعد انتهاء الحرب الباردة، عكست عقلية المنتصر، وحاولت ترسيخ وتطويع النسق الدولي لخدمة تصوراتها وأجنداتها (العقابي، 2010: 130).

لذلك، تواصل الصين تحديث الجيش الشعبي وتعظيم القوة الناعمة، والتصدي لاستقلال تايوان بكل قوة وحزم، بهدف ضمان حماية وحدة البلاد وسلامة أراضيها (غنيم، 2020: 345-346).

ثانياً: وجهة نظر المدرسة الواقعية الدفاعية:

تقدم الواقعية الدفاعية رؤية أكثر تفاؤلاً حول الصعود الصيني، على النقيض من رؤية الواقعية الدفاعية، كما لا ترى بإمكانية وقوع منافسة حادة مع الصين، بل على عكس ذلك، لأن الصين ستكون قادرة على التعايش السلمي (إقليمياً ودولياً)، وتحديداً مع الولايات المتحدة.

استناداً على هذه الرؤية، فإن المطلوب (صينياً) التصرف بدهاء وحكمة وعقلانية ورشادة -كما فعل بسمارك- الذي تمكن من إيجاد دولة قوية عسكرياً واقتصادياً، لها هيبة ومكانة على

الصعيد الأوروبي، بدون أن يصطدم بالقوى العظمى المهيمنة في الساحة الأوروبية أو العالمية، على نقيض التصرف الذي مارسه الإمبراطور وليام الثاني (فيلهام الثاني)، أو أدولف هتلر، اللذين حاولا تحقيق الهيمنة وقادا ألمانيا إلى الدمار (تيم، 2016: 239-240).

كما يرى أنصار الواقعية الدفاعية، بأن الصين ليس من الحماقة أن تحاول تعظيم حصتها من القوة العالمية إلى حدود قصوى، تؤدي في نهاية المطاف نحو حتمية التصادم مع الولايات المتحدة. كما تؤكد الواقعية الدفاعية على ضرورة اشتراك الصين في التفاعلات ذات الطابع التعاوني واحتواء الصين القوية "ذات الشهرة المحدودة" وهذا سيكون أمراً سهلاً (تيم، 2016: 242).

من هذا المنطلق، تجسدت عقيدة الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، في انتهاج نمط معين من الدبلوماسية التي تجمع بين تقاليد العمل الخارجي للصين مع الاحتياجات والخصائص الحالية للبيئة الدولية، أي ربط التقليد الصيني الكونفوشيوسي والنخبوي بالممارسة الدبلوماسية الخارجية (غنيم، 2020: 350).

ثالثاً: وجهة نظر الواقعية البنيوية:

ترى الواقعية البنيوية بأن الصعود الصيني سيسعى في نهاية المطاف للحد من القطبية الأحادية، ومحاولة إيجاد نظام ثنائي أو ثلاثي القطبية، وهي بُنية مسالمة "نسبياً"، فمثلاً لم تقع أي حروب قتالية بين القوتين الأعظم أثناء الحرب الباردة. فالمنافسة بينهما لم تكن شديدة الحدة لاسيما بعد انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية (تيم، 2016: 243).

ويؤكد أنصار الواقعية البنيوية بأن، الصين والولايات المتحدة الأمريكية ستأخذان بالحسبان، والاستفادة من الدروس والعبر التي جرى تعلّمها خلال الحرب الباردة، وباستطاعة إحداهما التعامل مع الآخر منذ البداية، بالطريقة نفسها التي تعاملت بها موسكو مع واشنطن بعد أزمة الصواريخ 1962.

ويتوقع تيار الواقعية البنيوية، أن تقوم الولايات المتحدة بشن حرب وقائية ضد الصين كي تحبط صعودها، لأنه لا يوجد إجماع بين البنيويين إن كان في إمكان الصعود يستمر على النهج السلمي أم لا؟، ويتفق الواقعيون البنيويون على أن بينة النسق الدولي تُجبر القوى العظمى على التنافس فيما بينها من أجل القوة. ومن المحتمل، مع أنه من غير المرجح، أن تُجر الصين والولايات المتحدة إلى حرب حول تايوان. حتى المتفائلين من هذا التيار يعترفون بأن ثمة احتمال لحدوث اضطرابات خطيرة في حال تم التعامل بطريقة سيئة مع السياسات المتعلقة بالتحول العميق في القوة العالمية التي حتماً ستغير بُنية النسق الدولي.

رؤية الدراسة:

استناداً واستكمالاً للرؤى الثلاثة السابقة حول مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية، ومخاطر الصعود الصيني على بنية النسق الدولي التي تسعى الولايات المتحدة على استمراريته ضمن هيمنتها، فإن للدراسة وجهة نظر أخرى تكمن في التالي:

إن مستقبل النسق الدولي، لا يمكن الجزم بمآلاته بقدر كبير من التوقع، بيد أن هناك العديد من المؤشرات التي توصى بأن النسق الدولي سيكون نسق تعددي أكثر من بقائه أحادي القطبية أو حتى ثنائي القطبية. فالتحالفات والتكتلات الراهنة، وإن كانت اقتصادية وسياسية الأهداف والغايات، فإن البعد العسكري والأمني كامناً وواضحاً في الكثير من مخرجاتها وتفاعلاتها. وبالتالي فإن هذه المحددات الدولية المتسارعة والمتغيرة، أنتجت فواعل مؤثرة جداً في النظام الدولي لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تجاهلها، أو عدم الأخذ بالحسبان لمدى قوتها ونفوذها.

وفي ما يتعلق بالصعود الصيني في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فالمعطيات تدلل على أنه حقق قدراً واضحاً من النجاح على الصعيد الاقتصادي والتنموي والتقني لدول المنطقة والصين معاً، كما تمكنت الصين –نسبياً– من طمأنة الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، والنخب الاقتصادية والثقافية فيها أيضاً، بسلمية وجدية ومصداقية الدور الصيني، بعيداً عن طابع التفرد والهيمنة، وبالتالي تحاول الصين مواجهة الأدوات الدعائية الأمريكية التي طالما حاولت تشويه دورها أو إحداث فجوة بينها وبين دول المنطقة اللاتينية (حكاماً وشعوباً ونخباً).

في المحصلة، إن استقراء أثر الصعود الصيني في بنية النسق الدولي، وبالتالي صياغته على نحو "متعدد الأقطاب" لا يتوقف على قدرة الصين في تحقيق نجاحاً كبيراً في منطقة الدول اللاتينية والكاريبي فحسب، بل أيضاً على تحقيق ما يلي:

-القدرة الصينية في الاستمرار بانتهاج دبلوماسية ناعمة في أقصى حدودها، بعقلانية ورشادة وحذر أيضاً، وعدم

الانزلاق أو التورط في قضايا صراعية، تسعى الولايات المتحدة لافتعالها.

-قدرة الصين على تحقيق النجاح في سياستها الخارجية في القارة الإفريقية، والعمل على استثمار حالة الفراغ التي أوجدتها الولايات المتحدة تجاه هذه القارة، خصوصاً في فترة الرئيس دونالد ترامب.

-مواجهة الأحلاف التي تقودها الولايات المتحدة لمحاصرة النفوذ الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي والشرقي مثل، حلف أوكوس (AUKUS) الذي يضم (الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا) وحلف كواد (QUAD) الذي تأسس عام 2007 ويضم (الولايات المتحدة واليابان واستراليا والهند) لمواجهة التهديدات الصينية والروسية.

-تعميق تواجدها وصعودها الاقتصادي والعسكري والأمني في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، واستثمار حاجة بلدان المنطقة لدور الصين الاستثماري والتكنولوجي، فضلاً عن تعميق علاقاتها العسكرية والأمنية مع روسيا.

النتائج:

استناداً على تساؤلات الدراسة وفرضيتها، وما تم عرضه في محاورها (تأصيلاً وتطبيقاً)، توصلت إلى النتائج التالية:

-تعددت الدراسات النظرية التي تناولت مفهوم النظام الدولي/ النسق الدولي، فبالرغم من التطابق الكبير بين المفهومين، إلا أنه يوجد فرق ضئيل جداً في مضمون كل منهما، فالوحدة الدولية أكثر التصاقاً بمفهوم النسق الدولي.

-يستند النسق الدولي على عدة ركائز، تتفاعل مع بعضها البعض ولا يمكن فهم تفاعلات النسق إلا بتحليل وتتبع ذلك، وهي (الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسة الدولية، والعمليات الدولية).

-ثمة علاقة متداخلة وتفاعلية (التأثير والتأثر) بين الأنساق الإقليمية والنسق الدولي، حيث تؤثر المحددات الداخلية والخارجية في هذه العلاقة.

-التوجهات الصينية الخارجية بشكل عام، وتجاه منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على وجه الخصوص، جاءت ترجمةً لرؤية صينية متكاملة تجاه العديد من المناطق الحيوية في العالم.

-تعد مبادرة الحزام والطريق إحدى الركائز الرئيسية في التوجه الصيني نحو عالم متعدد الأقطاب.

-حققت الصين نجاحاً ملموساً وبشكل متتالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، حتى المشاريع ذات الطابع العسكري، نجحت في تسويق مبادئها والترويج لتوجهاتها وسلمية سلوكها وأهدافها.

-أدركت القيادة الصينية في ظل حكم الرئيس "جين تشي بينغ"، ودعامتها "الحزب الشيوعي الصيني"، والجيش الشعبي الصيني، بالأهمية الحيوية الكبرى لمنطقة أمريكا اللاتينية، وأثرها في سد الحاجة الصينية الماسة للموارد الطبيعية وخصوصاً النفط .

-تمكنت الصين –بعقلانية ورشادة– من إقناع النخب الحاكمة وجماعات المصالح الاقتصادية في دول أمريكا اللاتينية، بسلمية التمدد الصيني في ضوء المصلحة القومية المتبادلة.

-بالرغم من الإرث التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلا أن الصين تمكنت –بشكل واضح– بالتمدد في هذه المناطق والترويج للنموذج الصيني.

-حققت الصين من تحقيق قدراً من النجاح في تفاعلات النسق الدولي على صعيد (الوحدات ، البُنيان، المؤسسة ، المنظمات الدولية)، واستثمرت تفشي وباء كورونا، لإثبات دورها ومصداقيتها وقدرتها على لعب دور فاعل في مواجهة الأزمات الدولية، بقدر أكبر بكثير من دور الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى.

-إن النجاح الملموس التي حققته الصين في تفاعلات النسق الدولي، لا يمكن الاستناد عليه لوحده، في الحكم على قدرة الصين في تغيير بُنية النسق الدولي مستقبلاً، ما لم تحقق نجاحاً وقدراً على تحقيق أهدافها القومية في العديد من المناطق الحيوية من العالم، فضلاً عن ضرورة التعامل بحذر وعقلانية كبيرة في مواجهة الأزمات الإقليمية والدولية، وكذلك ضرورة

تعميق علاقاتها مع الأطراف والقوى الفاعلة (الإقليمية والدولية) والساعية إلى تغيير بُنية النسق الدولي.

وعليه، فمن الممكن التوصل إلى استقراء مفاده: أن النسق الدولي يتجه نحو التعدد "في المنظور القريب أو المتوسط"، بالرغم من أن الدراسات المستقبلية حول هذه القضية في غاية الدقة والتعقيد، لاسيما في ظل عالم مضطرب وشديد الحدة والاستقطاب.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الكتب:

-إدريس، محمد السعيد، (2001)، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

-بدوي، طه، ومرسي، ليلى، (1992): النظرية العامة في العلاقات الدولية، ط 4، جامعة الإسكندرية، مصر.

-تيم، دان، (2016): نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

-جرجس، فواز (1997)، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية–العربية والعربية الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-حتي، ناصيف (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي.

-دورتي، جيمس، بالستغراف، روبرت (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والتوزيع.

-سليم، محمد السيد (1998)، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة لمصرية، القاهرة.

-العقابي، علي (2010)، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد.

-كيسنجر، هنري (2015)، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي.

-مازار، مايكل وآخرون (2016)، فهم النظام الدولي الحالي، كاليفورنيا، مؤسسة راند.

-مقلد، اسماعيل (1991)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

-الهرمزي، سيف (2016)، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-ويلكينسون، بول (2017)، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، مؤسسة هنداوي.

2. المجلات والدوريات:

-أبو عامود، محمد (2001)، العلاقات الأمريكية–الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو.

-أحمد، زرقين (2020)، مبادرة الحزام والطريق الصينية "قراءة استراتيجية"، مجلة قضايا أسيوية، العدد الثالث.

-حوسين، بلخيرات (2017)، مستقبل النظام الدولي... رؤية استشرافية بنائية، مجلة دراسات سياسية، 6 فبراير، المعهد المصري للدراسات.

-دحمان، غازي (2019)، السياسة الأمريكية الجامحة تجاه الصين وروسيا والحذرة تجاه إيران، مجلة شؤون عربية، العدد 180.

-زهران، منير (أبريل 2004)، الأمم المتحدة والتحديات الدولية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 156.

-الشيخ، طارق (أبريل 2004)، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156.

-عبد العظيم، أحمد فاروق (أكتوبر 2004)، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 158.

-عنتر، عبد النور (أبريل 2005)، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160.

-غنيم، سيد (2020)، استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 21، العدد الرابع، أكتوبر.

-الفخراني، إيمان (2022)، التنافس على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة والصين: منطقة بحر الصين الجنوبي وأمريكا اللاتينية، مركز روان، بغداد للسياسات العامة.

-كامل، علاء (2019)، النظام العالمي... قراءة تاريخية معاصرة، مجلة قضايا سياسية، العدد (57).

-محمد، خديجة عرفة (أبريل 2006)، الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164.

-محمدين، صفاء (2022)، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً (2013- 2021)، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 14، العدد 13، ص 154- 202.

-مظلوم، جمال (أبريل 2006)، التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، العدد 164.

-الهرمزي، سيف نصرت (2017)، فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد (11).

3. مواقع الإنترنت:

-العزي، خالد (2022)، المواجهة الأمريكية الصينية الباردة من أجل السيطرة الاقتصادية، https://2u.pw/2Airu5 .

-خطاب، فتحي (2022)، عالم متعدد الأقطاب... تحول راديكالي في النظام العالمي https://2u.pw/LVVnwv .

-لاشين، دنيا (2022)، تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني 2008-2018، المركز العربي الديمقراطي، 18فبراير 2022، https://2u.pw/eFQkot .

-حسين، خليل (2022)، الإطار النظري لتعريف النظام الدولي https://boulemkahel.Yolasite.com.

-اقتصاد الشرق (أبريل 2022)، هكذا تفوقت الصين على الهيمنة الأمريكية في أمريكا الجنوبية، https://2u.pw/6Kkeu0 .

-قناة الجزيرة (2022)، كيف بسطت الصين نفوذها في أمريكا اللاتينية خلال العقدين الماضيين؟ https://2u.pw/1YQLdi .

-أحمد، إنجي (2019)، تأثير النسق العالمي على الأنساق الإقليمية "دراسة حالة النسق الإقليمي العربي"، (1955- 1967)، https://2u.pw/TUbW4Z .

-بروفيلر، تجيرك (2022)، الصين وأمريكا اللاتينية ودبلوماسية بكين المتدفقة، ترجمة عبير محمد، الهيئة العامة للاستعلامات، 3/21/ 2022، https://2u.pw/iVRwee .

-السبيعي، عبد العزيز (2013)، صور ومفهوم النسق الدولي، منتديات الحوار الجامعية السياسية، 16/ 11/ 2013، https://2u.pw/VvxFUI.

-موسى، حسين خلف (2015)، النظام العالمي... خصائصه وسماته، 6/7/ 2015، https://2u.pw/vjYno5 .

-عبد الشافي، عصام (مارس 2020)، وباء كورونا وبنية النسق الدولي : الأبعاد والتداعيات، مجلة أضواء للبحوث والدراسات، https://2u.pw/PonfDV

-النجاح، (2022)، مناهج دراسة السياسة الدولية (2022)، تاريخ الدخول 4/6/2022، https://videos.najah.edu .

Second- Foreign sources and references:

1. Book:

- Hang , Enyu (2009), "From Adapting to Hoping: Contextualizing the Practice of Regionalization in China's Foreign Policy", In Emilian karenlski (ed), China and the Global Politics of Regionalization, United Kingdom.

- Hang, David (2007), China Rising: Peace, Power, and Order in East Asia, Columbia University Press.

- Olson, Stephen & Clyde, Prestowitz (2011),The Evolving Role of China in International Institutions , Washington, Dc.

- Zhang, Yongjin (2013), Power and Responsibility in Chines Foreign Policy , Australia, ANE press.

2- Periodicals:

- Noesselt, Nele (2015)," China Foreign Strategy After the 18th Party Congress: siness as Usnal?" Journal of Chinese Political Science.

3- Internet:

- Berg, Ryan& Aragao, Thiago (2021), " Is Latin America Important to china's Foreign policy, https://2u.pw/WbaEIT.
- Gallagher, Kevin.P. (2018), "The China Triangle: latin America´s china Boon and the Fate of the washington Consensus", https://2u.pw/0Qecuk
- Chiodi, Lucas & Hango, Thu Nguyen (March,2022)," The Belt and Road Initiative in Latin America: How china Makes Friend and what This Means for the Region", https://2u.pw/wE758j .
- Embrace, https://2u.pw/JSOJ23.
- Esteban, Mario (October,2015)," China in Latin America Repereussions for spain" https://2u.pw/VrzKjb.
- Manuel, Shonjnn & Garcia, Perez (2016), " China and Latin America in Transition", https://2u.pw/bOH47r
- Niu, Haibin (2015), "A New Era of China- Latin America Relations", https://2u.pw/dk6aPz.
- Nugent, Ciara& Campell, Chanle (February,2021)," The U.S and China are Battling for Influence in Latin America and the Pandemic has Raised the Stakes", China World, https://2u.pw/0v9FA0 .
- -Peters, Enrique (August, 2019), " China Recent Engagement in Latin America and the Caribbean", https://2u.pw/GCw29G.
- Piccone, Ted (July 2020)," China and latin America: A pragmatic